

اليمن

اللجنة الاقتصادية في صنعاء أكدت أن إيرادات ميناء الحديدة تزود إلى حساب الرواتب منذ شهرين (أ ف ب)



بدأ تثبيت نقاط المراقبة لوقف إطلاق النار في الحديدة، بعد قرابة عام من التأخر، هو المسافة الفاصلة من اتفاق السويد. خطوة تبدو كأنها أولى ثمار الانسحاب الإماراتي الجزئي من اليمن، حيث انتقلت قيادة الميليشيات الموالية لابو ظبي في الساحل الغربي إلى الجانب السعودي

أولى ثمار انسحاب الإمارات: اتفاق الحديدة يدخل حيز التنفيذ

خمس نقاط في مناطق التماس شرقي مدينة الحديدة وغربها، وسيتم بعدها فتح طريق صنعاء - الحديدة وإعادة الحياة للأحياء السكنية الواقعة على التماس بين الطرفين، ومن ثم سوف تنتقل اللجنة الأممية إلى تنفيذ المرحلة الثانية في عدد من مديريات المحافظة التي لا تزال تعاني من تصاعد خروقات اتفاق جنوب الحديدة كمديريات الريمهي وحيس والتحتيا ومناطق الجبلية والفازة، وبدأت اللجنة، منذ السبت الماضي بتثبيت أربع فرق مراقبة وقف إطلاق النار، حيث انتشرت فرق الارتباط والمراقبين في النقطة الأولى في منطقة الخامري بكتلو 8 يوم السبت، وجاء التنفيذ عبر خطوط التماس، ليتم تثبيت ثاني نقطة شرقي مدينة الصالح شرق المدينة يوم الأحد. لكن نظراً إلى اتساع المساحة، ولتغطية أي فراغات قد تتمثل بؤراً لاختراق وقف إطلاق النار، تطلب الأمر نشر فرقة خامسة في شارع صنعاء إلى جانب قطاع سبتي ماكس.

تم الاتفاق على وقف كامل لإطلاق النار وعدم تحرك الآليات وإيقاف الطيران

في محيط مدينة الحديدة. إلا أن الخروقات تواصلت في عدد من المدن والجبهات الواقعة في جنوب الحديدة وفي نطاق الساحل الغربي. ويتوقع مراقبون استمرار تثبيت الاتفاقيات وتجنب الحديدة ويلات الصراع، معتبرين تلك الخطوة - وإن تأخرت - ثمرة من ثمار الانسحاب الإماراتي من اليمن في الأونة الأخيرة، وتسلم أبو ظبي قيادة الميليشيات الموالية لها في الساحل الغربي للجانب السعودي، وهو ما أسهم في نشر نقاط مراقبة في

خمس نقاط في مناطق التماس شرقي مدينة الحديدة وغربها، وسيتم بعدها فتح طريق صنعاء - الحديدة وإعادة الحياة للأحياء السكنية الواقعة على التماس بين الطرفين، ومن ثم سوف تنتقل اللجنة الأممية إلى تنفيذ المرحلة الثانية في عدد من مديريات المحافظة التي لا تزال تعاني من تصاعد خروقات اتفاق جنوب الحديدة كمديريات الريمهي وحيس والتحتيا ومناطق الجبلية والفازة، وبدأت اللجنة، منذ السبت الماضي بتثبيت أربع فرق مراقبة وقف إطلاق النار، حيث انتشرت فرق الارتباط والمراقبين في النقطة الأولى في منطقة الخامري بكتلو 8 يوم السبت، وجاء التنفيذ عبر خطوط التماس، ليتم تثبيت ثاني نقطة شرقي مدينة الصالح شرق المدينة يوم الأحد. لكن نظراً إلى اتساع المساحة، ولتغطية أي فراغات قد تتمثل بؤراً لاختراق وقف إطلاق النار، تطلب الأمر نشر فرقة خامسة في شارع صنعاء إلى جانب قطاع سبتي ماكس.

من الطرفين، واعتبر عضو الفريق الممثل لحكومة هادي، عبد الرحمن النعمان، من جهته، أن الاتفاق ليس وليد اللحظة، وهو نتيجة عمل أكثر من عام، مؤكداً أن الفريقين سيعملان وفقاً لضوابط التنفيذ والبناء عليه، وأشار إلى أن نجاح تثبيت وقف إطلاق النار سيمكّن الأمم المتحدة لاحقاً من نشر عناصرها لمراقبة الالتزام من جميع الأطراف.

التقدم للمموس في تنفيذ اتفاق استوكهولم في شأن الحديدة قوبل بترحيب المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، الذي اعتبر نشر الفريق على طول الخطوط الأمامية لمدينة الحديدة خطوة نحو تعزيز الهدنة في مناطق التوتر والمساهمة في إنقاذ الأرواح. أما رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، فطالب جميع الأطراف اليمنية بدعم الجهود المبذولة للحفاظ على وقف إطلاق النار، متمنياً «نجاحات أكبر». وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت، في التاسع من أيلول/سبتمبر الماضي، توصل «أنصار الله» وحكومة هادي إلى اتفاق يقضي بإنشاء مركز عمليات مشترك لوقف إطلاق النار في الحديدة، ونشر أربعة فرق لمراقبة التنفيذ في محيط المدينة، وذلك بعدما تصاعدت خروقات الاتفاق إلى أكثر من 35 ألف خرق منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر الماضي بحسب ما أعلنته صنعاء. ومثل هذا الاتفاق رسالة من حكومة هادي إلى الإمارات بعد أحداث عدن وسيطرة الميليشيات الموالية لابو ظبي على المدينة، وطرد ما تبقى من قيادات حكومية فيها. إلا أنه لا يزال قاصراً كون حكومة هادي تواصل استخدام اللجنة الاقتصادية في عدن كإداة لحجز السفن، ومنع دخول إمدادات الوقود والدواء والغذاء، على رغم أن مجلس الأمن الدولي صوت في الـ 17 من كانون الثاني/يناير الماضي على نشر العشرات من المراقبين الدوليين في مدينة الحديدة لمراقبة وقف إطلاق النار وتسهيل تدفق حركة الملاحة البحرية إلى موانئ الحديدة بعد مرحلة إعادة الانتشار، وهو ما نفذته حكومة صنعاء مطلع أيار/مايو الماضي، وأبدت الأمم المتحدة ترحيبها بتلك الخطوة، وأقرت نشر مراقبين دوليين في الموانئ الثلاثة. إلا أن الطرف المقابل يشدد الإجراءات على السفن الداخلة إلى ميناء الحديدة، الذي لا يزال يعمل بمقتضى السابقة، رافضاً فتح موانئ مؤسسة البحر الأحمر الأخرى (الصليف ورأس عيسى).

تقرير

رأس جديد للدبلوماسية السعودية: ابن سلمان يعزز قبضته

دشنت السعودية مرحلة دبلوماسية جديدة باختيارها صديقه الغربيين، فيصل بـت فرحان، وزيراً للخارجية، خلفاً لإبراهيم المشاعر، تحاول المملكة تحظى بيمعات تهوّر محمديت سلمان، وخاصة أنها اتجهت إلى تولّي رئاسته «مجموعة العشرين» العام المقبل

عمودها الفكري، ويُشار أيضاً إلى علاقة قوية تجمع الوزير الجديد بولي العهد الذي عمل مستشاراً له في عام 2017، الذي كان مفصلياً لجهة صعود الأمير الشاب لمنصب ولاية العهد، ومقاطعة قطر، فضلاً عن حملة «واقعة الريفن» التي طالت أسراء ووزراء ومسؤولين سعوديين في حملة تطهير غير مسبقة، وسبق لابن فرحان أن كان مستشاراً بارزاً لشقيق ولي العهد، السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة خالد بن سلمان، خلال فترة مقتل خاشقجي، وإلى خبرته الدبلوماسية، يتمنّع الوزير الجديد تجربة طويلة في شؤون التسليح، إذ شغل منصب عضو في مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات العسكرية، كما سبق أن تولّى رئاسة مشروع مشترك مع شركة «بوينغ» الأميركية لصناعة الطائرات.

وبحسب الباحث المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في «كينغز كولدج» في لندن، اندرياس كريغ، فإن التعيين «جزء من تغيير في الأجيال، الأمير الذي يخلق طبقة جديدة من بن فرحان آل سعود، ضالع في العمل الدبلوماسي كونه عُيِّن سفيراً لبلاده في برلين لأشهر سبعة، وتربطه بالغرب علاقات قوية جداً، والأهم أنه يُعتبر من الشخصيات المحببة لولي العهد، ما قد يعني توجهها لإضعاف دور عادل الجبير، وزير الدولة للشؤون الخارجية، أو وزير خارجية الظل الذي خلفه إبراهيم المشاعر قبل الإطاحة به، بموجب أوامر ملكية، من سلف ظل على هامشها طوال فترة العشرة أشهر التي قضها على رأسها، وفي وقت تستعد فيه المملكة لتولي رئاسة «مجموعة العشرين» العام المقبل.

اختيار شخصية شابة وديناميكية لقيادة وزارة الخارجية السعودية، يعكس، وفق مراقبين، محاولة من ابن سلمان لتدشين مرحلة دبلوماسية جديدة، لا يشكّل الحرس القديم المهمة الآن طاقم مؤيد للغرب» في

«خطوة تنطوي على دهاء للتغلب على إيران في كل العواصم وفي الأمم المتحدة هذا شكل جديد من أشكال التصدي» طهران، في الإطار ذاته، تقول الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، شينزيا بيانكو، إن الوزير الجديد يتمنّع بعلاقات «قوية مع حلفاء السعودية التقليديين وحتى الأوروبيين، بشكل أكبر ممّا كان عليه الوضع في السابق». وليس وزير الخارجية الجديد أقل صقورية من الجبير حين يتعلّق الأمر بالجمهورية الإسلامية،

يعكس اختيار ابن فرحان محاولة من ابن سلمان لتدشين مرحلة دبلوماسية جديدة

الطاوله للردّ على طهران، تعقيباً على استهداف منشآتي «رمكو» النفطيتين منتصف الشهر الماضي.

إذ يُعتبر من أكثر المسؤولين إدلاءً بتصريحات عدائية ضدّ إيران. وفي أيلول/سبتمبر الماضي نُقل عنه قوله إن كل الخيارات مطروحة على وراء ذلك، إذ قامت بتصنيعها (الصواريخ) ولا يمكن إطلاقها من دون مساعدة إيرانية». كما حذّر طهران من التصادي في «عدوانها» ضدّ بلاده، قائلاً إن «الهجوم الأخير يُعتبر هجوماً على الاقتصاد العالمي... يجب على إيران تحلّل المسؤولية وإدراك أنه لا يمكن لها أن تتماذى في عدوانها».



(أ ف ب، الأخبار)

جونسون يدعو إلى انتخابات مبكرة

تنظيم انتخابات مبكرة يوم الإثنين المقبل. كذلك، أعاد جونسون، على حسابه على «تويتر»، توجيه رسالة إلى زعيم حزب العمال، المعارض، جيريمي كوربن، ناشده فيها الموافقة على تنظيم انتخابات لكرس قبل أسبوع من الموعد المبدئي المحدّد ل«بريكست»، إنه إذا كان بمجرد موافقة الاتحاد الأوروبي لدراسة» الاتفاق المبرم مع بروكسل، واجبنا وضع حدّ لهذا الكابوس، وتزويد البلاد بحل في أسرع وقت ممكن». وأضاف: «هذا البرلمان رفض اتخاذ القرارات، ولا يمكنه رفض السماح للناخبين باستبداله ببرنامج يمكنه اتخاذ القرارات»، وفي تعليقها على ذلك، قالت النائبة دير لابن، أن احتمال قبول الاتحاد السباعي، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية المقبلة، أورسولا فون دير لاين، أن احتمال قبول الاتحاد السباعي للخروج «يبدو جيداً للغاية»، ولكن الدول الأوروبية 27 ليست متفقة على مدة التاجيل، إذ يريد بعضها مثل إيرلندا أن تمتدّ

كان جونسون اضطر لطلب تأجيل خروج بريطانيا لمدة ثلاثة أشهر

حتى 31 كانون الثاني/يناير، فيما تريد فرنسا تأجيلاً أقصر، ولم تعلن الدول الأخرى موقفها. ويجتمع السفراء الأوروبيون الجمعة في بروكسل، حيث يحتمل أن يوصوا رؤساء الدول بالموافقة على التاجيل لخلاثة أشهر، وفق مصدر دبلوماسي أوروبي، وفق أن مصدر الردّ الإثنين، أمّا في حال عدم الاتفاق، وفق المصدر، فليس من المستبعد عقد قمة جديدة الأسبوع المقبل.

تحتلّ مدينة الحديدة وغربها، وسيتم بعدها فتح طريق صنعاء - الحديدة وإعادة الحياة للأحياء السكنية الواقعة على التماس بين الطرفين، ومن ثم سوف تنتقل اللجنة الأممية إلى تنفيذ المرحلة الثانية في عدد من مديريات المحافظة التي لا تزال تعاني من تصاعد خروقات اتفاق جنوب الحديدة كمديريات الريمهي وحيس والتحتيا ومناطق الجبلية والفازة، وبدأت اللجنة، منذ السبت الماضي بتثبيت أربع فرق مراقبة وقف إطلاق النار، حيث انتشرت فرق الارتباط والمراقبين في النقطة الأولى في منطقة الخامري بكتلو 8 يوم السبت، وجاء التنفيذ عبر خطوط التماس، ليتم تثبيت ثاني نقطة شرقي مدينة الصالح شرق المدينة يوم الأحد. لكن نظراً إلى اتساع المساحة، ولتغطية أي فراغات قد تتمثل بؤراً لاختراق وقف إطلاق النار، تطلب الأمر نشر فرقة خامسة في شارع صنعاء إلى جانب قطاع سبتي ماكس.

تم الاتفاق على وقف كامل لإطلاق النار وعدم تحرك الآليات وإيقاف الطيران

في محيط مدينة الحديدة. إلا أن الخروقات تواصلت في عدد من المدن والجبهات الواقعة في جنوب الحديدة وفي نطاق الساحل الغربي. ويتوقع مراقبون استمرار تثبيت الاتفاقيات وتجنب الحديدة ويلات الصراع، معتبرين تلك الخطوة - وإن تأخرت - ثمرة من ثمار الانسحاب الإماراتي من اليمن في الأونة الأخيرة، وتسلم أبو ظبي قيادة الميليشيات الموالية لها في الساحل الغربي للجانب السعودي، وهو ما أسهم في نشر نقاط مراقبة في

تقرير



(أ ف ب)

(أ ف ب، الأخبار)